خلال جلسة نقاشية أقامها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع مؤسسة «غلوبل فاينانس»

الغانم: القطاع المصرفي شريك أساسي بالمشاريع التنموية

شاهين الغانم

شاهين الغانم وعصام الصقر وخالد الشملان وعادل الماجد وإلهام محفوظ وطوني ضاهر مع باسل الهارون

أكد الرئيس التنفيذي لبنك وربة شاهين حمد الغانم أن التطورات الجيوسياسية الأخيرة أظهرت أن المرونة لم تعد خيارا أمام القطاع المصرفي، بل أصبحت مكونا أساسيا من استراتيجية العمل المصرفي، مشددا على أهمية المحافظة على مستويات قوية من رأس المال والسيولة، وتنويع مصادر الإيرادات، والاستثمار المستمر في التكنولوجيا والبنية التحتية، بما يعزز قدرة البنوك على الاستجابة السريعة والفعالة للمتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية.

جاء ذلك خلال مشاركة الغانم في جلسة حوارية أقامها بنك الكويت المركزي بتنظيم مؤسسة «غلوبال فاينانس»، حيث تناول عددا من أبرز القضايا المرتبطة بمستقبل القطاع المصرفي الكويتي، بدءا من تداعيات التطورات الجيوسياسية، مرورا بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي وتطوير أسواق رأس المال، وصولا إلى التمويل المستدام ومعايير ESG.

وأوضح الغانم أن الأزمات لا ينبغي النظر إليها باعتبارها مخاطر فقط، وإنما يمكن أن تمثل فرصا لإعادة التفكير في نماذج الأعمال وتسريع وتيرة التنويع الاقتصادي، لافتا إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه البنوك في توجيه التمويل نحو القطاعات الإنتاجية والمشروعات التي تدعم النمو طويل الأجل وتعزز قدرة الاقتصاد الكويتي على مواجهة المتغيرات.

4 أولويات أمام القطاع المصرفي

وأشار الغانم إلى أن القطاع المصرفي الكويتي أمام أربعة مجالات رئيسية ينبغي التركيز عليها خلال المرحلة المقبلة، يأتي في مقدمتها التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، ليس فقط بهدف تقديم خدمات مصرفية أسرع، وإنما لإعادة تصميم تجربة العميل ورفع الكفاءة التشغيلية. وأضاف أن الأولوية الثانية تتمثل في إدارة المخاطر وتعزيز المرونة التشغيلية، خصوصا في ظل تنامي المخاطر السيبرانية واستمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي والجيوسياسي، فيما تتمثل الأولوية الثالثة في تعزيز تمويل القطاع الخاص والمشروعات التنموية، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات والقطاعات المرتبطة بالتنويع الاقتصادي. أما الأولوية الرابعة، بحسب الغانم، فتتمثل في تطوير سوق رأس المال المحلي، موضحا أن وجود سوق دين محلي أعمق وأكثر سيولة سيوفر للبنوك والشركات والمستثمرين خيارات أوسع لإدارة السيولة والتمويل والاستثمار. وأكد أن هذه الأولويات تستند إلى قاعدة قوية يتمتع بها القطاع المصرفي الكويتي، في ظل قوة الميزانيات العمومية وارتفاع مستويات السيولة وقوة معدلات رأس المال، بما يوفر أساسا متينا للمرحلة المقبلة من النمو والتطور.

«وربة» ينظر إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره أداة قادرة على إعادة تعريف تجربة العميل ورفع الكفاءة التشغيلية

قانون التمويل والسيولة.. خطوة لتطوير سوق الدين

وفيما يتعلق بقانون التمويل والسيولة الذي يتيح إصدار سندات وصكوك سيادية بما يصل إلى 98 مليار دولار، رأى الغانم أن القانون يمثل خطوة استراتيجية مهمة للكويت، ليس فقط باعتباره أداة إضافية أمام الحكومة لتلبية احتياجاتها التمويلية، وإنما أيضا لما يمكن أن يتيحه من فرص لبناء سوق دين محلي أكثر عمقا وكفاءة. وأوضح أن إصدار السندات والصكوك السيادية بصورة منتظمة وشفافة يمكن أن يساعد في إنشاء منحنى عائد سيادي واضح، بما يوفر معيارا لتسعير إصدارات الشركات والمؤسسات المالية، ويدعم آليات اكتشاف الأسعار في السوق. كما أشار إلى أن الإصدارات السيادية ستوفر أدوات استثمارية إضافية للبنوك وشركات الاستثمار وصناديق التقاعد والمستثمرين، بما يساعد على تحسين إدارة السيولة وتنويع المحافظ الاستثمارية وتوسيع قاعدة المستثمرين. ولفت الغانم إلى أهمية الصكوك بشكل خاص بالنسبة للكويت، في ضوء قوة قطاع التمويل الإسلامي محليا وإقليميا، مؤكدا أن حجم الإصدارات ليس العامل الوحيد، بل إن وجود جدول إصدار واضح ومنتظم وسوق ثانوي نشط يمثلان عاملين أساسيين لتحويل القانون من مجرد آلية لتمويل الحكومة إلى محفز حقيقي لتطوير سوق رأس المال الكويتي.

الذكاء الاصطناعي.. الابتكار يجب أن يكون موثوقاً

وفي محور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، أكد الغانم أن السؤال المطروح اليوم لم يعد يتعلق بما إذا كان القطاع المصرفي سيستخدم الذكاء الاصطناعي، وإنما بكيفية استخدامه بصورة مسؤولة وآمنة.

وقال إن بنك وربة ينظر إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره أداة قادرة على إعادة تعريف تجربة العميل ورفع الكفاءة التشغيلية، إلا أن تطبيقه يجب أن يتم ضمن إطار واضح للحوكمة وإدارة المخاطر وحماية البيانات والأمن السيبراني. وكشف الغانم أن البنك بدأ بالفعل تطبيق الذكاء الاصطناعي في خدماته المصرفية، مستشهدا بإطلاق Bdr AI الذي يتيح للعملاء تنفيذ عدد من المعاملات المصرفية المدعومة من خلال التفاعل النصي أو الصوتي باللغتين العربية والإنجليزية.

وشدد على أن المرحلة المقبلة تتطلب على المستوى الوطني بيئة تنظيمية تشجع الابتكار، مع وضع معايير واضحة لحوكمة البيانات والخصوصية والأمن السيبراني واختبار النماذج ومراقبتها، إلى جانب الشفافية والمساءلة، مؤكدا أن الابتكار الحقيقي في القطاع المصرفي هو الابتكار الذي يحظى بالثقة.

الاستدامة تتحول من التزام إلى فرصة

وفيما يتعلق بالاستدامة والتمويل المستدام، أوضح الغانم أن الاستدامة بالنسبة إلى بنك وربة لم تعد مجرد استجابة للتوجهات العالمية أو متطلبات الإفصاح، وإنما أصبحت جزءا أساسيا من منهجية البنك في التعامل مع النمو وإدارة المخاطر وخلق القيمة على المدى الطويل. وأشار إلى أن البنك يعمل على دمج مبادئ ESG ضمن استراتيجيته وعملياته وقرارات الاستثمار والتمويل، مع التركيز على تمويل المشروعات والأنشطة التي تحقق آثارا اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة. ولفت إلى أن البنك اتخذ خطوات عملية في هذا الاتجاه، من بينها تطوير إطار للتمويل المستدام وتعزيز دمج معايير ESG في القرارات الاستثمارية، إلى جانب إصدار أول صكوك استدامة في الكويت.

وأضاف الغانم أن المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من النظر إلى «الاستدامة كالتزام» إلى التعامل معها باعتبارها فرصة، من خلال توظيف التمويل المستدام لتمكين الشركات والمشروعات الجديدة، ودعم التحول الاقتصادي، وخلق فرص استثمارية طويلة الأجل.

وأكد في ختام حديثه أن القطاع المصرفي يمتلك دورا مهما في بناء اقتصاد كويتي أكثر تنوعا ومرونة واستدامة، من خلال توجيه التمويل نحو القطاعات والمشروعات القادرة على دعم النمو وتعزيز الاقتصاد الوطني على المدى الطويل.

من 227 دولة حول العالم.. وفقاً لتقرير الطموح الإستراتيجي السياحي في دول مجلس «التعاون» الصادر عن المركز الإحصائي الخليجي

جواز السفر الكويتي يدخل 97 دولة.. بلا تأشيرة

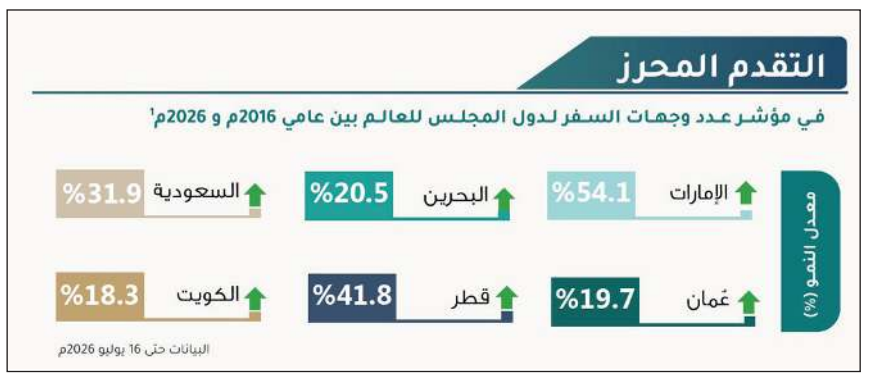

علي إبراهيم

كشف تقرير الطموح الاستراتيجي السياحي في دول مجلس التعاون، الصادر عن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن أن جواز السفر الكويتي يمكنه الوصول إلى نحو 97 دولة من دون الحاجة إلى تأشيرة مسبقة أو بتأشيرة عن الوصول. ولفت التقرير إلى أن نسبة وجهات السفر للجواز الكويتي من إجمالي وجهات العالم بلغت 227 دولة حتى يوليو 2026، يأتي ذلك فيما بلغت النسبة للإمارات 82,8٪، والبحرين بـ 38,8٪، والسعودية بـ 40,1٪، وعمان بـ 37,4٪، وقطر 49,3٪. وأظهر التقرير أن الجوازات الخليجية الأقوى إقليميا على المستوى العربي، حيث تحتل جميع دول مجلس التعاون المراكز الستة الأولى عربيا في قوة جوازات السفر، مشيرا إلى الارتفاع في قوة الجوازات الخليجية منذ 2016 حتى يوليو الماضي، إذ زادت الكويت بـ +6، والإمارات بـ +36 والسعودية بـ +15 وقطر بـ +12 والبحرين بـ +10 وعمان بـ +9. ولفت التقرير إلى التقدم المحرز في مؤشر عدد وجهات السفر لدول مجلس التعاون بين عامي 2016 و2026، حيث ارتفعت الكويت بنحو 18,3٪، والإمارات بـ 54,1٪ وقطر بـ 41,8٪، والسعودية بـ 31,9٪ والبحرين بـ 20,5٪ وعمان بـ 19,7٪. وتشير نتائج التقرير إلى أن قطاع السياحة في دول مجلس التعاون يحقق تقدماً ملموسا نحو مستهدفات الاستراتيجية الخليجية للسياحة، مدعوما بنمو متواصل في عدد الزوار والانفاق السياحي ومساهمة القطاع في الاقتصاد والتوظيف. وفي المقابل تؤكد نتائج الدراسة أن التوترات الجيوسياسية تمثل احد أبرز المخاطر التي قد تؤثر في وتيرة هذا النمو، الأمر الذي يستدعي تعزيز مرونة القطاع من خلال استجابة خليجية منسقة وتسريع تنفيذ المبادرات المشتركة بما يضمن استدامة النمو وتعزيز المكانة الاقليمية والعالمية لدول مجلس التعاون كوجهة سياحية رائدة.

القيمة الاقتصادية

وقال المركز الإحصائي إن القيمة الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للسياحة في دول المجلس ارتفعت إلى نحو 254,7 مليار دولار في عام 2025 مقابل 11,7 تريليون دولار عالميا. وأضاف المركز أن عدد الوظائف المرتبطة بالسياحة في دول المجلس بلغ نحو 4,5 ملايين وظيفة مقابل نحو 371 مليون وظيفة عالميا، موضحا أن مساهمة السياحة في الناتج المحلي والتوظيف ومعدلات نمو القطاع خليجيا جاءت عند مستويات تنافسية مقارنة بالمتوسطات العالمية. وأشار إلى تحقيق القطاع السياحي الخليجي «تقدما ملموسا» في تنفيذ مستهدفات (الاستراتيجية الخليجية للسياحة 2022–2030) إذ بلغ متوسط نسبة التقدم في الأهداف الاستراتيجية نحو 73,8٪ حتى عام 2025 مدفوعا بالنمو المتواصل في أعداد الزوار والإنفاق السياحي وارتفاع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب نمو فرص العمل المباشرة. وأوضح المركز في هذا الصدد أن تقريره الصادر يقيس التقدم المحرز في 6 أهداف رئيسية للإستراتيجية الخليجية للسياحة تتمثل في زيادة عدد الرحلات الوافدة والناتج المحلي الإجمالي المباشر لقطاع السفر والسياحة وإنفاق السياح الوافدين وحصة القطاع من الناتج المحلي وإنفاق السياح المحليين والوظائف المباشرة. وقال إن الاستراتيجية تستهدف الوصول بحلول عام 2030 إلى 128,7 مليون زائر ورفع الناتج المحلي الإجمالي المباشر لقطاع السفر والسياحة إلى 145,8 مليار دولار وزيادة إنفاق السياح الوافدين إلى 188 مليار دولار. ولفت إلى أن الاستراتيجية تستهدف أيضا رفع مساهمة القطاع المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 6,5٪ وزيادة إنفاق السياح المحليين إلى 49 مليار دولار والوصول بعدد الوظائف المباشرة إلى نحو 2,9 مليون وظيفة. وفيما يخص مؤشر عدد الزوار الوافدين، أفاد المركز بأن العدد بلغ 89,9 مليون زائر عام 2025 بما يمثل 69,9 ٪ من مستهدف عام 2030 البالغ 128,7 مليون زائر، فيما سجل العدد نموا بنسبة 3,1٪ بين عامي 2024 و2025، في حين بلغ متوسط النمو السنوي خلال الفترة (2019–2025) نحو 29,4٪ مع الأخذ في الاعتبار تأثير جائحة (كوفيد 19) على مسار المؤشر. وحول مؤشر إنفاق السياح الوافدين، ذكر أن الإجمالي ارتفع إلى 131,9 مليار دولار عام 2025 محققا 70,2٪ من مستهدف عام 2030 البالغ 188 مليار دولار، في حين سجل نموا بنسبة 9,7٪ خلال عام واحد ومتوسط نمو سنوي بلغ 17,5٪ خلال الفترة من (2019–2025). وعلى صعيد السياحة المحلية، أوضح أن إنفاق السياح المحليين بلغ 42,9 مليار دولار في عام 2025 محققا 87,6٪ من مستهدف عام 2030 البالغ 49 مليار دولار، في وقت سجل نموا بنسبة 6,2٪ خلال عامي 2024 و2025، فيما بلغ متوسط النمو السنوي خلال الفترة (2019–2025) نحو 20,3٪. وفيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي المباشر لقطاع السفر والسياحة في دول الخليج، قال المركز إنه سجل 101,7 مليار دولار في عام 2025 محققا 69,8٪ من مستهدف عام 2030 البالغ 145,8 مليار دولار مع نمو سنوي بلغ 8,8٪ بين عامي 2024 و2025 ومتوسط نمو سنوي بلغ 15,9٪ خلال الفترة من (2019–2025). وأشار في هذا الصدد إلى ارتفاع مساهمة قطاع السفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس إلى 4,6٪ في عام 2025 محققة 70,8٪ من مستهدف 2030 البالغ 6,5٪، كما سجلت المساهمة نموا بنسبة 7٪ بين عامي 2024 و2025، فيما بلغ متوسط النمو السنوي خلال الفترة من (2019–2025) نحو 7,2٪. وعلى صعيد سوق العمل، أوضح المركز أن إجمالي الوظائف المباشرة في قطاع السفر والسياحة بلغ 2,2 مليون وظيفة في عام 2025 محققا 74,7٪ من مستهدف 2030 البالغ نحو 2,9 مليون وظيفة مع نمو سنوي بنسبة 5,6٪ بين عامي (2024 2025) ومتوسط نمو سنوي بلغ 4,9٪ خلال الفترة (2019–2025).

- **الكويت حققت ارتفاعاً بـ 18,3٪ على مؤشر عدد وجهات السفر لدول مجلس «التعاون» منذ 2016**
- **254,7 مليار دولار القيمة الاقتصادية الكلية للسياحة الخليجية في 2025.. مقابل 11,7 تريليون دولار عالمياً**
- **89,9 مليون زائر وافد لدول مجلس «التعاون» في عام 2025.. أنفقوا نحو 131,9 مليار دولار**
- **42,9 مليار دولار إنفاق السياح المحليين في دول الخليج العام الماضي.. و49 ملياراً مستهدف 2030**

الآفاق المستقبلية

تطرق التقرير إلى الآفاق المستقبلية لقطاع السياحة في دول مجلس التعاون وأبرز التوقعات حتى 2035.

- 365,7 مليار دولار المساهمة الكلية للسياحة في الناتج المجلي الإجمالي.
- 152,4 مليار دولار المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي.
- 244,3 مليار دولار إنفاق الزوار الدوليين.
- 108,3 مليار دولار إنفاق الزوار المحليين.
- 115,2 مليار دولار إجمالي الاستثمارات الرأسمالية الموجهة للسفر والسياحة.
- 5,8 ملايين وظيفة إجمالي الوظائف المرتبطة بالسياحة.
- 2,9 مليون وظيفة إجمالي الوظائف المباشرة في القطاع السياحي.

4 توصيات

في ضوء نتائج التقرير أوصي بما يلي: 1ـ تسريع تنفيذ المبادرات الخليجية المشتركة لتعزيز مرونة القطاع السياحي وتقليل آثار الصدمات وتسريع التعافي.

2ـ تعزيز التكامل الخليجي في السياسات السياحية، لاسيما في مجالات التأشيرات، والربط الجوي، والترويج السياحي المشترك.

3ـ تعزيز جاهزية القطاع لإدارة المخاطر والأزمات من خلال تطوير آليات خليجية مشتركة لرصد المخاطر والاستجابة لها.

4ـ تعزيز منظومة البيانات والمؤشرات السياحية الخليجية لضمان توافر بيانات آنية ودقيقة تدعم تقييم المخاطر وقياس أثر السياسات ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الخليجية للسياحة بصورة دورية.